قلعة الركن بالإسكندرية
فى القرن الثامن عشر الميلادى

أ.د/ صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بدمنهور
جامعة الإسكندرية

الإنسانيات
آداب دمنهور
العدد التاسع والعشرون
يناير ٢٠٠٩م

مُقَدِّمَة

ألقى هذا البحث فى المعهد الفرنسى للدراسات الشرقية بالقاهرة فى سبتمبر ٢٠٠٥ فى ندوة الإسكندرية فى القرن الثامن عشر.

قبل التعرض لدراسة قلعة الركن بالإسكندرية، وحياة أفرادها الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة ودورهم فى الإدارة، لابد من إعطاء لمحة سريعة عن القلاع بالإسكندرية، وأهم الأوجاقات الموجودين بها، ثم يكون بعد ذلك التركيز على قلعة الركن وهى موضوع دراستنا هذه وهى على النحو التالى[١].

1- **قلعة الأسكندرية:** وهى المعروفة باسم قلعة الثغر السكندرى أو قلعة ترسانة الإسكندرية، وقد ربط بها جماعات من العسكر والعزب إلى جانب الجبجية والطوبجية، وانقسم رجالها إلى عدة بلوكات، يحمل كل منها رقمًا، ويتميز باسم البلوكباشى، ويتراوح عدد الأفراد داخل البلوك بين 19، 21 نفرًا، وتختلف علوفات الأفراد حسب درجاتهم وهى ، تتراوح بين أربع وست أقجات يوميًا.

2- **قلعة ركن الأسكندرية:** وهى تقع فى الركن الغربى لميناء الإسكندرية وعسكر بها جماعة من الإنكشارية وغيرهم، فضلاً عن الطوبجية والمهاترة، وانقسم رجالها إلى بلوكات، تراوح عدد أفرادها بين 9، 22 فردًا.

3- **قلعة أبى قير:** وهى من منشآت العصر العثمانى، وقد بنيت عام 1527م، واستقر بها جماعة من الجند، من عدة أوجاقات، وانقسم رجالها إلى عدد من البلوكات.

4- **قلعة صارو أحمد:** وهى تقع عند مصب النيل قرب ميناء رشيد، ورابط بها جماعة من العسكر لحراسة الساحل.

5- **قلعة برج مصطفى باشا:** وتقع على لسان اليابس الممتد داخل البحر المتوسط شرقي رشيد، وقد أعاد بناءها أحد الباشوات، ولذا عرفت باسمه. وعرف رجالها من الأجناد باسم (المرابطين)، وانقسموا إلى عدة بلوكات، يضم كل منها عدد يتراوح بين عشرة وعشرين نفرًا، ومن الملاحظ أن أوجاق المتفرقة قد ساهم فى تزويدها بالعسكر، وألحق بها نفرًا من الطوبجية، كما استقر بها (دعا كويان حضرة سلطان إسلام) للابتهال والصلاة من أجل سلاطين الدولة العثمانية.

6- **قلعة رشيد:** وعرف رجالها باسم (جماعة برج رشيد) وهم من الإنكشارية والعزب ومهمتهم حراسة الثغر والدفاع عنه، وألحق بهم نفر من الطوبجية أطلق عليهم (جماعة طوبجيان ثغر رشيد)[٢].

ويقول عراقى يوسف أن بعض الوثائق تشير إلى وجود برج الظاهر جقمق بالثغر السكندرى بالإضافة إلى القلاع الكائنة بالإسكندرية، ويعرف رجاله باسم المرابطين وهم يتسلمون رواتبهم النقدية من ريع جقمق وذلك على أيدى صيارفة وكتبه الوقف، كما يصرف من ريع الوقف أيضًا على شئون وترميم البرج من فترة لأخرى.

ويتقاضى رجال قلاع الإسكندرية وضواحيها مرتباتهم النقدية من دخل جمرك الإسكندرية، (مزبور قلعة لرك إسكندرية محصولنده محسوب أولنور)[٣].

هذا بينما اختص جماعة من العسكر عرفوا باسم (عسكر الثغر السكندرى) بحراسة الميناء وأنحاء المدينة، وهم من أوجاقات مختلفة من الإنكشارية والجراكسة والمتفرقة والجاويشية، وهم فى الغالب تحت إشراف قبودان الإسكندرية، وقد أقاموا بالمدينة واختلطوا بأهلها ونشأت بينهم علاقات اجتماعية واتخذوا لهم عقارات مختلفة.

وأولت الدولة اهتمامًا خاصًا بشئون القلاع الكائنة بالإسكندرية وضواحيها، لتزويدها بالمدافع الكبيرة باستمرار إلا أنها تعرضت للإهمال فى القرن الثامن عشر(٤).

أما أعداد رجال قلاع الإسكندرية فى القرنين السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر على النحو التالى(٥):

القلعة	عدد رجالها	السنة	عدد رجالها	السنة	عدد رجالها	السنة
الإسكندرية	486	1085هـ/ 1674م	532	1104هـ/ 1692م	540	1130هـ/ 1717م
الركن	224	1087هـ/ 1676م	-	-	234	1130هـ/ 1717م
أبى قير	153	1086هـ/ 1675م	175	1104هـ/ 1692م	177	1130هـ/ 1717م
رشيد	-	-	-	-	190	1130هـ/ 1717م
برج مصطفى باشا	106	1088هـ/ 1677م	-	-	111	1130هـ/ 1717م
صار وأحمد	-	-	-	-	122	1130هـ/ 1717م

وفيما يلى عدد رجال قلاع الإسكندرية من سنة ١١٢٢هـ/ ١٧١٠م إلى سنة 1212هـ/ 1797م[٦].

السنة	قلعة كبير إسكندرية	قلعة عزبان إسكندرية	قلعة برج مصطفى باشا	قلعة ركن إسكندرية	أبوقير	رشيد	صاروأحمد	البرلس
1122هـ/ 1710م	534	361	113	222	177	198	125	198
1130هـ/ 1717م	540	366	111	232	177	197	125	198
1170هـ/ 1756م	470	374	106	227	145	185	117	199
1185هـ/ 1771م	455	138	97	217	143	205	121	200
1199هـ/ 1784م	462	326	97	217	144	189	121	100
1212هـ/ 1797م	443	330	97	217	146	192	120	100

أما عن المرتبات النقدية لرجال قلاع الإسكندرية (المرتبات تحسب بالعثمانى)[٧].

السنة	قلعة كبير إسكندرية	قلعة عزبان إسكندرية	قلعة برج مصطفى باشا	قلعة ركن إسكندرية	أبوقير	رشيد	صاروأحمد	البرلس
1122هـ/ 1710م	361897	269363	55260	134560	120802	81241	58576	83767
1130هـ/ 1717م	364635	270100	52012	134012	1120070	88330	52070	83767

1170هـ/ 1756م	355592	270576	47964	131928	115284	78764	53988	81240
1185هـ/ 1771م	353292	262787	47764	159028	117232	78764	53988	81240
1212هـ/ 1797م	373191	333068	48259	159410	118421	79571	53232	40860

لوحظ أن مرتبات قلاع الإسكندرية لم تتغير سوى تغيرات طفيفة طوال الفترة من سنة ١١٢٢هـ/ ١٧١٠م إلى سنة ١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م.

كما كانت لهم مرتبات عينيه تصرف كل ثلاثة شهور، ويتسلمها بلك باش الحوالة، ويحدد المرتب العينى المخصص لهم، وأحيانًا يتم الصرف بعد مرور شهرين من التاريخ المقرر للصرف(٨).

أما إدارة هذه القلاع فكانت من اختصاص فرقة المتفرقة التى كانت تقوم بتزويد مصر بالرجال ويشاركها فى ذلك فرقة عزبان، فكانوا يقدمون الرجال لترسانة عزبان الإسكندرية طوال العصر العثمانى ما عدا الفترة التى حكم على بك الكبير، وبعد ذلك حل رجال المستحفظان فى تلك القلاع، ولكن بعد عزله عاد الأمر إلى ما كان عليه واستعاد عزبان إشرافهم على قلعة ترسانة الإسكندرية(٩).

أما الواجبات الإدارية، فكان يقوم بها رجال القلاع أنفسهم؛ فكانوا يحضرون جلسات الإدارة(١٠) كما كان بعض أفراد الأوجاقات يقومون بأدوار أخرى فى مساعدة الإدارة مثل جمع الضرائب والجزية من أهل الذمة عن طريق أوجاق الإنكشارية(١١) والمعمارجى الذى كان يشرف على البنائين والنجارين(١٢) وملتزم الخردة الذى كان يشرف على تحصيل الرسوم المفروضة على الملاهى والعوالم والبهلوانات والحواة ومن يماثلهم(١٣) والتزم سردار المستحفظان بتحصيل المال الميرى وصيانة الجسور، وتحديد المواد اللازمة لهذا الغرض، وإحضار الحرفيين(١٤).

وقد تدهورت حالة القلاع فى أواخر القرن الثامن عشر، فعندما أمر على بك الكبير بتعمير قلاع الإسكندرية أرسل لقاضى الإسكندرية يطلب منه بحث حالة تلك القلاع وما بها من مدافع تبين أن الكثير منها قد أصابه التلف(١٥). ففى قلعة أبو قير وجد 81 مدفعًا منها 19 سليمًا، و 42 تحتاج إلى إصلاح. وفى قلعة الركن كان يوجد بها أساسًا 12 مدفع نحاس و7 حديد وجد منها 12 مدفعًا فقط والباقى غير موجود.

أما قلعة مصطفى باشا فكانت مدافعها 24 وجد منها 14 فقط صالح للعمل و5 تحتاج للإصلاح و5 مدافع ناقصة. وقد تهدم بعض القلاع مثل قلعة الركن بالإسكندرية فأمر على بك الكبير قاضى الإسكندرية بالإشراف على تعمير وترميم هذه القلعة وأسوارها وتم ذلك(١٦).

تلك قلاع الإسكندرية ومنها قلعة الركن التى تهدمت فى عهد على بك الكبير وعمل على إصلاحها، وقد تم إلقاء الضوء أيضًا على رجالها ومرتباتهم خلال القرن الثامن عشر، واختصاصاتهم الإدارية.

أما بالنسبة للحياة الاقتصادية فقد شملت تعاملهم فى بعض السلع، وطرق تعاملهم فى هذا الميدان، ودورهم فى تأسيس بعض الشركات، والمنازعات التى كانت تحدث وطرق تسويتها، كما تناولت أيضًا دورهم فى مجال الاقتراض، وبيع وشراء العقارات سواء كانت بين بعضهم البعض أو بينهم وبين الأهالى أو العرب والأوربيين وكذلك احترافهم بعض الحرف من نجارين وبنائين وحمالين(١٧) مثال ذلك عندما طلب سردار قلعة الركن عام 1130هـ/ 1717م، لقلعة الركن أخشاب، ومواد لازمة لترميم بعض أجزاء القلعة وأجيب لطلبه(١٨).

وكان السردار يحضر بصفة دائمة جلسات الشرع الشريف ومعه نقيب الأشراف وأغا الحوالة والدزدار وجاويش الحصار الأشرفى الكبير وجاويش قلعة الركن بالمدينة(١٩). ولقد اشترك قادة القلاع فى الإدارة

الإقليمية، وكان قرار الباشا ينص على دزدار القلاع أى رئيس القلاع فى كل البيورلديات للإدارة المحلية.

وقد أعطيت لهم الحسبة وإدارتها فى المدينة فى شكل التزام، وقد تحدث بعض المشاكل منها أن ناظر الحسبة تأخر فى سداد المبلغ الخاص بالأغا حتى وصل إلى 45000 نصف فضة عن عام 1053هـ/ 1643م، وتوسط البعض فى تلك المشكلة وتم حلها بإلزام الناظر بتقسيط المبلغ بدفع 500 نصف فضة شهريًا، وتعهد بذلك حتى لو تم عزله من منصبه[٢٠] كما شارك أيضًا البلوك باشا مع أحد أفراد ديوان بيت المال الحشرى للحسبة لمدة عام ابتداء من 1 رجب 1053هـ/ 15 ديسمبر 1643م بمبلغ 37000 نصف، وكان المسئول هو المعلم داود اليهودى[٢١].

وقد لوحظ أنه كان يتم التنبيه على الملتزمين بضرورة الالتزام بتوريد المبالغ كل مدة معينة قد تكون ثمانية أشهر[٢٢] أو سبعة أشهر[٢٣] ويورد المبلغ كامل بعد خصم المصاريف الإدارية، وفى مثل هذه الحالة، يقوم مباشر أغا الجوالى بالمحاسبة[٢٤].

أما مجال الشراء والبيع، فقد اتخذ أنماطًا عديدة، وقد ينتج عن ذلك مشاكل، وكيف كانت تتم تسويتها، حيث اشترى بك باشى بقلعة الركن من أحد الطوبجية، منزلاً وبعض الأمتعة، وإن لم تحدد هذه الأمتعة. بمبلغ قدره بمبلغ 52 دينارا ذهبيًا، فدفع بالكامل، أما ثمن المنزل، فتم تقسيطه على أقساط ربع سنوية، 7.5 دينار شهريًا واتفقا على أن يكون المبلغ بصفة أمانة[٢٥].

ويتم الشراء والبيع أحيانًا بين أفراد يتولون وظائف داخل قلعة الركن، مثال ذلك شراء مخزنجى من البلك باشى أرض ومنزل محدد مساحته بمبلغ 15 دينارًا ذهبيًا نقدًا[٢٦] كما اشترى أحد العلماء من الكتخذا بالمشاركة مع إحدى السيدات الوصية على ابنيها القاصرين منزل وحديقة بأشجارها البلح والنبق، والنارنج، والتمر، المحدد مساحته وحدوده، وتم توزيع المبلغ على

حسب الشريعة الإسلامية[٢٧]. واشترى بعضهم قطعة أرض منزل من المتحدث على بيت المال بمبلغ 25 قرشًا ودفع المبلغ نقدا[٢٨]. كما اشترى البلوك باشى من أحد الأفراد من الأهالى منزل وحديقة بالقرب من مقام سيدى عثمان الفرنوى عن طرق المقايضة بمنزل أخر وقدر ثمن المنزلين بمبلغ 20 قرشًا[٢٩] كما باعت بنت كتخذا حصتها بالمشاركة وقدرها 12 قيراطا شائعًا فى أحد المنازل بداخل قلعة الركن شاملة أراضى خالية وحديقة وبئر ماء، حدد نصيبها بمبلغ عشرة قروش[٣٠]، واشترى أحد المغاربة من إحدى التركيات منزل وأرض محددة المساحة بمبلغ 20 قرشًا، وتحددت قيمة القرش بـ 30 نصفًا فضة[٣١] واشترى شقيقان من الإدكاوية من إحدى السيدات الوصية على ابنيها منزل وأرض فضاء بمبلغ 9 ريالات حجر نقدا[٣٢] كما اشترى ناظر وقف شيخ العرب – يوسف الجمالى – لصالح الوقف منزل مساحته 12 قيراطًا المشتمل على صهريج وبئر وفسقية وثلاث نخلات بمبلغ 53 ريالاً – على أساس قيمة كل ريال 90 نصف فضة، وبعد أن تم البيع تقدم أحد الجيران وطلب الشراء بحق الشفعة وتم له ما أراد بعد دفع المبلغ المطلوب[٣٣].

واتخذ البيع والشراء نمطًا أخر مثل أشجار النخيل والحدائق وغيرها، حيث اشترى أحدهم من إحدى النساء حصتها وقدرها ٦ قراريط أشجار بمبلغ 4 قروش – عن كل قرش 30 نصفًا فضة[٣٤]. واشترى أحد الأمراء حديقة بداخل القلعة، شاملة الآبار والساقية ومنافع أخرى بثمن قدره 25 ريالاً حجرًا نقدًا[٣٥].

أما بالنسبة للمشاكل الناجمة عن الأراضى وغيرها فقد استولى أحد رويسا الترسخانة على ممتلكات بيت المال الموجودة فى قلعة الركن وتشمل ثلاثة حوانيت فى ملكه الخاص، حيث فتح نوافذ على الممر الخاص ببيت المال، وبنى مسطبة بين ممتلكاته وممتلكات بيت المال، وقد مثل الإدعاء

لبيت المال، بلوك باشى من القلعة المذكورة، وتم تسوية هذه المشكلة بشراء قطعة الأرض المتنازع عليها بمبلغ 80 نصفًا فضة نقدًا[٣٦].

واستولى البعض بوضع اليد على مساحات من الأراضى داخل القلعة، وقدرت مساحة إحداها خمسة وثمانون ذراعا، والأخرى سبعة وعشرون ذراعًا، حيث قسمها إلى مساحات مختلفة وتم بيعها إلى الأهالى الذين قاموا بالبناء عليها. وكانت هذه المساحات ست قطع، حيث تم تحديد أسعار القطع الخمس بمبلغ أربعة وعشرون ونصف قرش، أما القطعة السادسة فلم تحدد ثمنها. والشئ الملفت للنظر أن هذه المساحات مسجلة بالمحكمة[٣٧] والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، هل تم تغيير المستندات الخاصة بذلك، ومن هم أصحاب هذه الأراضى. هذه أسئلة تحتاج إجابات واضحة ضرورة الرد عليها. وإذا كان النزاع قد انتهى بعدم معرفة نتيجة التحقيق، فإننا نجد حدوث نزاع آخر بين طرفين على تحديد مساحة الأرض وحدودها، وأثبتا ذلك بالمستندات وانتهى ذلك بتحديد مساحة كل منها والتزما بذلك[٣٨].

وهناك ظاهرة أخرى فى المجال الاقتصادى ألا وهى ظاهرة الاقتراض والمشاكل الناجمة عنها، فإننا نجد العديد من الأنماط، والتى كانت سمة من سمات العصر العثمانى، حيث اقترض أحد العاملين بالقصابة مبلغًا وقدره اثنين وعشرين نصفًا حيث قدرت قيمتها بمبلغ 14 أكارنة، ودفع اكارنة واحدة وتباطئ فى دفع الباقى، وعليه حصل المقرض على رهن مقداره ديناران من الذهب حتى يتم سداد المبلغ المتبقى[٣٩].

أما الحرف التى احترفوها فهى الخياطة[٤٠] والجزارة[٤١] والخبازون[٤٢] والحدادة[٤٣] والبناءون[٤٤] والحطابة[٤٥] والصرافة[٤٦]

والعطارة[٤٧] ومنهم من تولى شيخ العطارين، والكيالة[٤٨] وغيرها من الحرف الأخرى.

أما الحياة الاجتماعية فقد شملت نواحى كثيرة متمثلة فى الزواج والطلاق والمشاكل الناجمة عنه، وحياتهم اليومية وتعاملهم مع بعضهم البعض ومع غيرهم من الأهالى وسكان المدينة من أفراد الجاليات الموجودة، والأوقاف والميراث وغيرها من أنماط الحياة الاجتماعية الأخرى.

وبالنسبة للزواج فإنه وضعت عدة شروط من جانب الطرفين، واختلف مقدم ومؤخر الصداق على حسب المكانة الاقتصادية والاجتماعية للطرفين، كما يحدد مقدم ومؤخر المرأة المطلقة على حسب حالتها، وقد لوحظ أن الزواج غالبًا يتم بين أفراد الأوجاقات وبعض الأحيان مع الأهالى. وقد تزوج أحد أفراد الحصار الأشرفى من مطلقة وهى فى نفس الوقت ابنة البلوك باشى فى قلعة الركن، وكان وكيلها بلوك باشى بالحصار الأشرفى، على مقدم صداق أربعة دنانير ولم يحدد المؤخر، ولكنه مؤجل الدفع أما بالطلاق أو الموت(٤٩). ويحدد فى عقد القران بإلزام الزوج بكسوة زوجته صيفًا وشتاء، وتحدد قيمتها شهريًا أو سنويًا. وادعت إحدى الزوجات على زوجها بأنه لم يدفع كسوتها ومؤخرها لمدة اثنين وعشرين عامًا، ووصل جملة المبلغ المتراكم عليه 36 قرشًا(٥٠). وعندما طولب بالدفع ذكر أنه كان يدفع لها المبلغ المتفق عليه شهريًا وبالتالى لم يستطع الدفع وحكم عليه بالسجن، وتدخل البعض لتسوية هذه المسألة، واتفقا على تطليقها مع تعهده بكفالة ابنته منها وتم الإفراج عنه وتطليقها على هذا الأساس(٥١) وقد يحدث فى حالة الطلاق أن تبرئ الزوجة زوجها من حقوقها الشرعية، مثل الكسوة والنفقة كما حدث مع إحدى بنات الأشراف(٥٢).

وتطلق الزوجة أحيانًا وهى حامل، ففى مثل هذه الحالة يدفع مطلقها مؤخرها وكسوتها، وقدرت قيمتها بـ 9 قروش كبار، مع تعهده بدفع نفقة الحمل عن كل يوم نصفين فضة حتى تضع حملها، وأقر والدها ووكيلها بذلك(٥٣) وحدث أن أحد الأزواج طلق زوجته ثلاث مرات وأراد معاشرتها،

فرفضت واستشهدت ببعض الشهود الذين أكدوا ذلك، واعترف الزوج بذلك وبرر ذلك لأنه كان فى حالة نفسية سيئة، واقتنع القاضى بذلك(٥٤).

واتخذت الحياة الاجتماعية أنماطًا عديدة فى تعاملهم مع بعضهم البعض أو بينهم وبين الأهالى، مثل قيام بعض أفراد قبيلة الأزد بالهجوم بالهجوم والاعتداء على بعض الأهالى، وفرضوا عليهم مبلغًا من المال وعندما رفضوا الدفع تعرضوا للضرب، وشهد بتلك الواقعة بعض أنفار قلعة الركن والشاد الذين أكدوا حدوث الاعتداء(٥٥).

واعتدى أحد أفراد قلعة الركن على إحدى السيدات بالقول الفاضح واتهمها بالزنا، وهددها بالضرب، وأنكر ذلك على الرغم من تأكيد بعض الشهود لحدوث الواقعة، وانتهى أمره بالسجن بمعرفة دزدار القلعة(٥٦)، كما اعتدى أحد أنفار مستحفظان على أحد الأمراء أغا مسلم والصوبائى أثناء تفقدهما الأمن بالمدينة، واستخدم السيف وأحدث بهما إصابات خطيرة، بالجسم وقطع بالأنف، ويبدو أن هذا الحادث قد هز المدينة بدليل أن جميع المسئولين تدخلوا فى هذه القضية، نذكر منهم على سبيل المثال جوربجى سردار ومستحفظان، ونائب نقيب الأشراف وأغا الحوالة ودزدار الحصار الكبير، وأغا القلعة وكتخدا الترسانة، وأنكر المتهم حادثة الاعتداء، ونظرًا لتعقيد القضية لم يستطع المسئولين اتخاذ القرار، وتقرر تحويل القضية برمتها إلى الدولة العثمانية للتحقيق فيه(٥٧).

وفى مجال الأوقاف فقد وكلت إحدى السيدات وهى ابنة أحد أفراد أوجاق مستحفظان وزوجة جوربجى بالقلعة، فى استسلام حصتها من ريع الوقف الخاص بوالدها عن مدة تزيد عن 12 سنة(٥٨) واستبدل مفتى السادة المالكية حصة عبارة عن ثمانية قراريط شائعة فى طاحون لطحن الحنطة، وقدرت قيمته بمبلغ 19 ريال حجر بوطاقة وثلاثون نصف فضة، وتم الاستبدال بسدس على الشيوع بمبلغ 220 نصف فضة(٥٩).

واستأجر أحد الحياك، ويشغل فى نفس الوقت احدى الوظائف بالقلعة عن الأغا ناظر وقف أحد المساجد، منزلاً، وحدد مدة الإيجار بتسعين عامًا، أى ثلاثين عقدًا، كل عقد لمدة ثلاث سنوات بمبلغ 500 نصف فضة، واتفق على استبدالها بعلوفة تصرف على المسجد المذكور[٦٠]. كما استأجر القابودان الأرض الزراعية وسواقى الأرز الخاصة بوقف الأمير يوسف بثغر رشيد، بمبلغ 215 دينارًا فى السنة[٦١].

ولم تسلم أراضى الوقف المخصصة لأعمال الخير لعملية الاستيلاء، حيث استولى البعض على أراضى زراعية موقوفة على مدرسة الشيخ إخلاص بالقلعة، ونتج من ذلك تعطيل الدراسة بالمدرسة وأهملت، ولوحظ أن الذين استولوا عليها أثبتوا بالمستندات والحجج أنهم المستفيدون بالوقف[٦٢] على الرغم من ذلك لم يقوموا بإصلاح المدرسة على حسب نص حجة الوقف، ولكن كان همهم الاستيلاء على الوقف فقط، كما استولى أيضًا على أرض زراعية موقوفة، ويبدو أن الموضوع تطور بشكل خطير، حيث أن أحد أطراف التنازع أحد أفراد أوجاق مستحفظان، وتدخلت سلطات القاهرة فى هذا الصراع، وأصدر بيورلدى من الباشا، واتضح بعد ذلك أن هذه الأرض غير المقصودة، وانتهى هذا النزاع لصالح المدعى عليهم[٦٣].

أما بالنسبة للميراث فإنه يقسم على حسب الشريعة الإسلامية بالنسبة للمسلمين، بين الورثة الشرعيين، وانحصر ميراث إحدى السيدات فى ثلاثة أسهم على الشيوع فى أرض وما عليها من بناء، وكان المستفيدون زوجها وأولادها ووالدتها[٦٤]، وحالة ثانية حيث بلغ ميراث إحدى السيدات بعد وفاتها، بعد أن كلف القاضى ودزدار القلعة والصراف، والكاتب بحصر تلك التركة فبلغت 18785 نصفًا فضة، ووزعت التركة فكان نصيب الزوج 4696، وولديها 14089 نصف فضة، وكان أحد الولدين قاصرًا[٦٥] ولم

تحد الوثيقة الوصى على القاصر ويبدو أنه ترك للأب الوصاية على ابنه القاصر حتى يبلغ سن الرشد. وتوفى أحد الأفراد فى استانبول وانحصر ميراثه فى زوجته وابنته ووالدته، اللائى قمن بعمل توكيل لأحد الأفراد لاستلام ميراثهن الشرعى وتسليمه لهن(٦٦) وحالة أخرى حيث انحصر ميراث المتوفى فى منزل داخل القلعة، وكان المستفيدون من هذا الميراث زوجته وأربع أولاد وبنت، وقدرت قيمته المالية 22060 نصف فضة، وخصم منه مصاريف إدارية وديون مستحقة عليه بلغت 13601 نصف فضة، ووزع الباقى وقدره 8459 نصف فضة على الورثة حسب الشرع.

وفى حالة إذا كان المستفيدون من الميراث أبناء قصر فإنه يعين عليهم وصيا شرعيًا قد يكون خالهم(٦٧) ويحدث أحيانًا خلافًا بين الورثة الشرعيين على منزل بين شقيقات ثلاث كل منهن تدعى أحقيتها فى الميراث، وانتهى تسوية هذا الموقف على حسب الشريعة الإسلامية(٦٨).

هكذا سلطت الدراسة على قلعة الركن فى الإسكندرية خلال تلك الفترة، حيث أبرزت إداراتها والأوجاقات الموجودة بها، ودورهم فى هذه الإدارة، كما ركزت على دورهم الاقتصادى من حيث البيع والشراء، والقروض والحرف التى احترفوها وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية.

وتعرَّضت الدراسة من خلال الوثائق للوظائف التى كانت موجودة خلال تلك الفترة مثل أغا الحوالة والجوربجى وسردار مستحفظان والجاويش والبلوك باشى والمتفرقة والجراكسة ونائب نقيب الأشراف وغير ذلك من الوظائف الأخرى.

أما الجانب الثانى للدراسة، فيتعرض لحياتهم الاجتماعية، ومظاهر هذه الحياة وأهمها ظاهرة الزواج سواء أكان هذه الزواج من بعضهم البعض أم من الأهالى أو غيرهم وتعرضت لإجراءات الزواج المختلفة وتقاليده كالمقدم والمؤخر وشروط الزواج التى تدون بالعقد ومشاكله المرتبة على ذلك.

كما تعرضت الدراسة لمظاهر العلاقات الاجتماعية الأخرى التى أظهرت الدراسة مشكلاتها، والتعامل اليومى بصوره المختلفة وموقف السلطات الحاكمة من كل ذلك. والميراث ومشاكله.

كما تعرضت الدراسة لجانب خير من جوانب الحياة الاجتماعية، كظاهرة الأوقاف وتوجيهها للخير والبر وغير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى.

بيان بالمصطلحات والوظائف

أغا: كلمة تركية من المصدر أغمق ومعناها الكبر وتقدم السن، وقيل إنها من الفارسية (أقا) وجرى العرَفِ على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافًا وتطلق فى التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء. (انظر، أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة 1978، ص17).

الجاويشان: عرفت باسم فرقة جاويشية مصر (جماعات جاوشان مصر) يستخدم أفراد هذه الفرقة كرسل لإبلاغ الأوامر والمهمات وجباة فى الأقاليم، ونيط بهم فى بعض الفترات استطلاع أحوال البلاد وإدارتها. وكان ضباط الطوائف الأخرى يعينون عادة من بين أفرادها، كما كانت الشواغر فيها تملأ من أفراد الطوائف الأخرى باستثناء المستحفظان والعزبان" وقد سيطر المماليك فى القرن الثامن عشر فى فترة تعاظم نفوذهم على هذه الطائفة بعد أن كانت تحت سيطرة الباشوات. (عبدالكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة بونابرت على مصر 1516 – 1798، دمشق 1968، ص146).

الجدد: هى نقود نحاسية، تمثل أجزاء البارة، وكان الجديد يساوى ربع بارة، والمقصوص يساوى **8** جدد، والمرادى يساوى 12 جديدًا. (ليلى عبداللطيف، الإدارة فى مصر، ص١٦٧).

الجراكسة:تكون هذا الأوجاق من بقايا المماليك، وقد عهد إليهم – بالإضافة إلى توطيد الأمن فى الأقاليم – مهمة مراقبة زراعة والمحافظة على شبكات الرى وتوزيع المياه. (عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص145).

الدرهم: وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية، وهو مشتق من اسم الدراخمة اليونانية، وقد استعاره العرب فى المعاملات من الفرس، وإذا كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامى تتعامل بالدراهم الفضية، عند الفتح العربى لها، ويزن الدرهم 15 قيراطًا، والقيراط أربع حبات، والحبة واحدة الحب، وتعنى بذور الشعير، ويبلغ وزن الترعة سبعة أعشار الدينار أى 2.97 جرامًا، ولازالت بعض البلاد العربية تستعمل الدراهم كعملة أساسية إلى اليوم، وإن كانت غير فضية. (سميرة فهمى، إمارة الحج فى مصر العثمانية، ص82).

الدزدار: كلمة فارسية مكونة من مقطعين، دز بمعنى مستحفظ أو حاكم ودار بمعنى قلعة، فالكلمة تعنى مستحفظ قلعة أو قائد القلعة. (إبراهيم يونس محمد، من خلال مخطوط تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة آداب الإسكندرية، 1981، ص48).

الذراع: كانت ذراع البز المصرية فى القاهرة = "ذراع يد" واحدة + ٤ أصابع = 6 / 11 ذراع اليد. ولو عوضنا عن الأخيرة بـ 49.875 سم. (انظر، فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة عن الألمانية، كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، ص84).

الريال الحجر: اللفظ مقتبس من Reyal بمعنى ملكى، وقد كان الإسبان أول من تداولوا هذا النقد فى الأسواق التجارية، وهو عبارة عن النقد الفضى المسمى (بيزو) وأطلق الريال فى العالم العربى منذ القرن السابع عشر على نقود فضية كبيرة، فرنسية، وأسبانية وهولندية ونمسوية. [انظر، عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن كتاب عبدالرحمن الجبرتى، دراسات وبحوث، ص578.].

نصف فضة: الفضة تساوى قرشًا، وقد أطلق الأتراك على الفضة اسم بارة فارسية، ويرادف اسم البارة والفضة فى عصر الجبرتى نصف مؤيدى. [انظر، عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص735].

العثمانى: وصحتها عثمانة، اسم لعملة تركية فضية سكت فى عصر السلطان عثمان الثانى (1028 – 1033هـ/ 1618 – 1622م) بمعرفة باكير أفندى بناء على الفرمان الصادر عام 1028هـ/ 1618م، بعد سبعة أشهر من جلوس السلطان، وكان العثمانلى يساوى نصف بارة. (إبراهيم يونس محمد، المرجع السابق، ص٢٠٢).

العلوفة: عربية وهى المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان والراتب فى المحاسن اليوسفية، وهى فى الإدارة العثمانية الراتب للعسكريين والمدنيين. وكانت العلوفة تحسب على أساس الأجر اليومى ويعطاها الإنكشارية مرة كل ثلاثة أشهر هجرية. [انظر، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص152].

الأقجة: كلمة أق التركية تعنى أبيض اللون، كلمة أقجة بمعنى السكة البيضاء ضربت هذه السكة لأول مرة فى عهد السلطان أورخان فى بورصة عام 729هـ/ 1338م، وكان وزنها ربع مثقال أى ستة قراريط والمستخدمة فى ذلك الوقت مثل: الدرهم والدينار وللتفريق بينهما وبين السكة الإسلامية سميت السكة العثمانية (أقجة عثمانى) . ولا يوجد تاريخ مكتوب على أول أقجة ضربت، ولكن يوجد على وجه منها كلمة الشهادة وحولها أسماء الصحابة ويوجد على الوجه الثانى كلمة [أورخان خلَّد الله ملكه]. كان الدرهم الواحد يساوى خمسة أقجات من العملة المضروبة فى عهد كل من سليم الأول وسليمان القانونى. أى أن كل أقجة تساوى 3.5 قيراط، وكان عيارها 85٪ وقد أنشئت دور ضرب العملة فى عهديهما فى كردستان وسوريا ومصر والحجاز وقفقاسيا وأذربيجان والعراق واليمن وطرابلس وتونس. وبسبب تعدد هذه الأماكن التى ضربت فيها الأقجة، فإنها لم تسك فى نسق

واحد أو وزن واحد. وقد كثر غش الأقجة ونقص وزنها فى اليمن وفى مصر. وكان الهدف من ذلك الكسب. ومن الجدير بالذكر أن الجبرتى يسمى هذه العملة فى كتبه الأخشا أو الأقشاء. [انظر، قانون نامة مصر، الذى أصدره السلطان سليمان القانونى لحكم مصر، ترجمة وقدم له وعلق عليه أحمد فؤاد متولى، ص16، 17].

القيـــراط: مقياس مساحة مصر، وهو اليوم 24 / 1 فدان أو 175.035 متر مربع. (انظر: المرجع السابق، ص٩٨).

الأشراف: كلمة أشراف تعنى أولئك الأفراد الذين هم من نسل سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء أكان ذلك عن طريق الأم أم الأب، ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال دين، وإنما كان منهم التاجر والصانع والفلاح، وأن العلاقة القوية التى وجدت بين أرباب الحرف والأشراف بين الحرفيين قد أفادت الأشراف من ناحيتى التنظيم والقوة، فقد دعمهم أرباب الحرف وهم عادة ذو سلطة سياسية، وقد تمتع الأشراف باحترام خاص من مجموع الشعب، وشكلوا جماعة منفصلة ومتميزة وحتى تراقب الدولة هذه الجماعة وتمنع الناس من إدعاء هذا النسب الشريف، أوجد العباسيون ثم المماليك رئيسًا للإشراف أطلق عليه (نقيب الأشراف) سارت الدولة العثمانية على المنهج نفسه، وكان لنقيب الأشراف فى الولايات، وهو الذى يعينهم وله سلطة قضائية عليهم. (انظر: عبدالعزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الأنجلو، القاهرة 1978، الجزء الأول، ص231).

المحتسب: كان يتولى الأشراف على الأسواق ومراقبة الموازين والمكاييل والأسعار، وكان يسير ومعه حاملوا الموازين والمكاييل حتى يستطيع أن يتأكد بنفسه من عدم الغش والسرقة، ويرافقه موكب كبير يضم الإنكشارية والجلادين وخداما يحملون السياط "الكرابيج". وكان سكان القاهرة

ينفعلون بمشاهدة أو بسماع عقوباته المتسمة بالعنف وبالإثارة: كان يأمر بشد أذان التجار غير الأمناء بالمسامير فى حوانيتهم لدرجة أن القاهريين كانوا يسمون عديم الذمة بأنه صاحب "أذن عريضة" وما أن يقطع من أرداف الجزار قطعة لحم تعادل فى وزنها ما اقتطعه بالغش فى الميزان أثناء البيع لأحد المستهلكين، أما صانع الفطائر غير الأمين، فإنهم يجبرونه على الجلوس فوق الصوانى الملتهبة، ومع ذلك لم تكن هذه العقوبات رادعة بما فيه الكفاية إذ كان أصحاب الدكاكين يعودون إلى أفعالهم الإجرامية بعد هدوء العاصفة، كما أنه فى خلال القرن السابع عشر، كان يشرف على هذه الأسواق ويجمع الضرائب من الخبازين والجزارين وبائعى الزيت والسمك والسردين والخضروات واللبن، وكان يجمع الضرائب أيضًا على البلح والبرتقال والشمام والسكر والباذنجان والجبن. (انظر: اندريه ريمون، القاهرة تاريخ حاضرة، ص276؛ Stanford Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, p.16).

الإنكشارية: وهى كلمة مكونة من مقطعين يكى كلمة تركية بمعنى جديد، وجرى كلمة فارسية بمعنى جند فكلمة يكى جرى تعنى الجند الجديد (محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (1798 – 1801م) المقالة الأولى فى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية، ص14) كما تنطق انكشارى أو ينكشارى أو ينشرى وقد اختلفت المصادر فى كتابتها، فكتبها البعض ينكجرية وأحيانًا اليكجرية والبعض الآخر الينشرية وتفسير ذلك أن الكاف التركية تنطلق (نونًا) وكذلك الجيم المعطشة تنطق (كافا) ولما كانت اللغة العربية لا تعرف الكاف النونية أى تكتب كافًا وتنطبق نونًا، فقد استعاضت عنها اللغة العربية بالكاف، ولذلك تحول النطق فى اللغة العربية إلى الانكشارية ينكشارى أو ينشرى أو يكجرية أو ينكجرية ونتج عن ذلك مزيج من اللغة. [انظر، محمد شفيق غربال، المرجع السابق،

ص17، 18؛ حسن عثمان، محمد توفيق، المجمل فى تاريخ مصر، مصر فـى العهـد العثمـانى، ضـمن مجموعـة مـن أعضـاء هيئـة التـدريس بكليـة الآداب، جامعة القاهرة 1942، ص257؛ Stanford Shaw., Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, pp.82, 83] والإنكشارية من فرق الجيش العثمانى كانت تشكل فى بدايتها من الشبان الأسرى حيث كانوا يأخذونهم صغارًا وينشئونهم على الولاء للسلطان العثمانى، ويدربون تدريبًا جيدًا ثم صار التجنيد لها وراثيًا فى القرن العاشر الهجرى، ثم أصبحوا من أكبر دواعى تأخر الدولة بعد أن كانوا أصحاب الفضل الأول فى اتساعها، فقضى على هذه الفرقة السلطان محمود الثانى فى عام 1240هـ/ 1824م. [انظر، يوسف أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام الجابى، دمشق، 1972، ص23].ومن المعروف أن أفراد أوجاق الانكشارية قد اشتركوا مع السلطان سليم فى فتح مصر عام 923هـ/ 1517م وقاموا بدور كبير فى هذا الفتح وخاصة فى حراسة الأسوار وأبواب القاهرة وحراسة القلعة، وكان مركز إقامتهم فى القلعة ومن هنا عرفوا باسم المستحفظان. وكلمة مستحفظان مشتقة من كلمة مستحفظ فى اللغة الفارسية، وهو من يقوم بالمحافظة على الحدود أو من يقوم بالدفاع عن القلاع والحدود من الإنكشارية وكانوا يستدعون للحرب عند إعلانها وكانت تخصص لهم العلوفات. [Standford Shaw., Op.Cit., p.283].

أوجاق: من التركية أوجاق بضم الهمزة ضمة مبسوطة ومعناها الأول فى التركية الموقد والمدخنة، ثم أطلق على كل ما تنفخ فيه نار، فأطلق على البيت من وبر أو مدر، ثم على أهله ثم على الجماعة تتلاقى فى مكان واحد ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف وعلى الصنف من أصناف الجند، فأصبحت تعرف فرقة من الجند (انظر، أحمد السعيد

سليمان، المرجع السابق، ص194؛ Stanford Shaw, The Financial and Administrative, p.184.).

أوده باشى: الأوده باشى ضابط من ضباط الإنكشارية كان يقال له أورطه باشى، ويسكن فى غرفة مستقلة مع أحد أفراد الإنكشارية، وفى أثناء الحرب يسكن فى خيمة الأورطة أو البلك. (انظر: قانون نامه سليمان مصر، ترجمه وعلق عليه، أحمد فؤاد متولى، الأنجلو، القاهرة، 1986، 21، هامش3).

بلك: من المصدر التركى بولمك أى أن يقسم "وكملة بلوك" تعنى القسم أو الجزء. وكان الأوجاق ينقسم إلى وحدات صغرى تعرف باسم البلكات وكان رئيس كل وحدة يعرف باسم البلوك باشى. (انظر: عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، ص68).

بيورلدى: فعل ماضى مبنى للمجهول من المصدر التركى بيورمق، بمعنى أن يأمر ومعنى كلمة بيورلدى هو [أمر بـ] تحولت هذه الصيغة الفعلية إلى الاسمية، وصارت علمًا على الأمر المكتوب بالاسم الهمايونى الصادر من الصدر الأعظم أو من أحد الولاة، وقد كان هذا الاصطلاح يطلق فى مصر حتى سنة 1915، على براءات التعيين حتى الدرجة الثانية، وعلى الشهادة التى يحصل عليها المتخرجون من الأزهر الشريف [انظر، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص49، 50].

جماعات جبجيان قلعة مصر: هى تعرف بفرقة صانعى الأسلحة (المدافع) وانحصرت مهمتهم فى صناعة البارود وصيانة البنادق وتجهيزها لاستخدام العسكر، ووزعوا منهم مجموعات على كافة القلاع المنتشرة بمصر، وبخاصة قلعة الجبل التى كانت مقر الحكم العثمانى. (هامتلون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، جـ١، ص97 – 99).

جماعة طوبجيان أو الطوبجية: وهى تعنى فرقة المدفعية وكانت مهمتهم قاصرة على إطلاق المدافع الكبيرة الموجودة فى القلاع المنتشرة، ثم انحصرت مهمتهم فى صيانتها دائمًا، وقد لوحظ أن المغاربة قد انضموا إليها بجانب المماليك، ويعرف كل منهم بالطوبجى السلحدار. وكان يرأس هذه الجماعة الطوبجى باشى. (هامتلون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، جـ1، ص49، 50).

جماعات مردان قلعة مصر: كان يخدم كل قلعة عدد من العسكر يختارون من أوجاقات مختلفة، ويقود كل جماعة أوجاق معين من البلوكباشية. وكان يرأس هذه الجماعات الدزدار وينوب عنه الكتخدا، وكان أفراد القلعة يعرفون باسم (حصارلية – حصارلى) أى "مرابطون" (جمع مرابط) (إبراهيم يونس محمد، المرجع السابق، ص47).

جماعة مهتاران أو المهترخانة: وهى فرقة موسيقية، وكان يلحق بكل أوجاق أو قلعة فرقة عسكرية وتتكون عادة من ستة أفراد أو سبعة، وذلك لدق الطبول وإطلاق الزمور فى مناسبات معينة. وأحيانًا تشارك التجاريد العسكرية المرسلة للاشتراك فى حروب الدولة العثمانية خارج مصر، وبذلك تعزف الموسيقى العسكرية لرفع الروح المعنوية للجنود، وكان يرأس هذه الفرقة (المهتر باشى). (انظر: Stanford Shaw, The Financial…, p.200.).

جماعة كتبة الأوجاقات: كان لكل أوجاق إثنان من الأفندية (يازجه كتبه)، ويعمل فى خدمتها بعض الكتبة، وانحصرت مهمتهم فى صرف جامكيات (الرواتب النقدية) للعسكر التابعين للأوجاق بموجب دفتر يؤتى به من الروزنامة، وكان يقع على عاتقهم ضبط إيراد الأوجاق، وكلفوا بتدوين وتسجيل أفراد الأوجاق حسب درجته العسكرية وراتبه، وكان يشرف على

هذه الجماعة الروزنامجى أفندى باعتباره القائم على أمور الخزينة. (إبراهيم يونس محمد، المرجع السابق، ص50).

جوربجى: أى شوربجى تعنى حرفيًا رجال الشوربة أو ممونوا الشوربة، المسئولين عن طعام الأورطة، لأن القوات الاقطاعية لم تكن فقط تتلقى رواتب الدولة، كما أنها أيضًا لا تتلقى منها مؤنتها اليومية. ويبدو أن الألقاب المخلوعة على كثير من رتب سلك الضباط، توضح إن المهمة الرسمية لأصحابها هى مواجهة هذه المشكلة قبل كل شئ (انظر، هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، جـ2، ص176).

حوالة: هو الشخص المنوط به جمع الأموال الأميرية من العمال المكلفين بتحصيلها فى المقاطعات، وسمى بهذا الاسم لقيامه بجمع الأقساط الشهرية، وكان يقوم بتلك المهمة عن طريق اغاوات (ضباط) الحوالة – وكانوا من أوجاق الجاويشية – الذى كان يرسلهم إلى الولايات للإشراف على جمع تلك الضرائب الخاصة بالخزينة والوالى. (انظر: إبراهيم يونس محمد، المرجع السابق، ص47).

سردار: من الفارسية سر بمعنى الرأس ودار بمعنى صاحب والسردار القائد، ولقد كان السلاطين العثمانيون يقودون الجيوش بأنفسهم، ثم صاروا بعد ذلك يعهدون إلى الصدور العظام والوزراء، ثم إلى رجال الجيش، وكان الصدر الأعظم إذا خرج اصطحب معه طوائف من الدفترداريـة ورجال الخزانة. (للمزيد انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص127).

عزب: لغة من لا زوج له، وهى فى التركية اسم جمع وعلم على طائفتين من الجند العثمانى، أحداهما بحرية والأخرى برية، كانوا يؤخذون فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر من بين أشداء الشباب الترك، بمعدل شاب من كل عشرين أو ثلاثين بيتًا، وكان القسم البحرى منهم قسمين، أحدهما يعمل فى الترسانة ويسميه العثمانيون (عزبان دونماوى همايون). (انظر، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص151).

قرش: والقرش فى الأصل تعريب Gnoshen الألمانية وهى تعنى البياستر Piaster أى النقد الأسبانى الفضة الذى بدأ ضربه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى، ثم استقر التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى، فأطلق على البياستر الفضة التركى اسم (غرش) أو (أرش) كما يسميه العامة فى مصر. وقد ضرب هذا النقد فى تركيا لأول مرة فى عهد السلطان سليمان الثانى (1087هـ/ 1690م) وفى مصر ضربت القروش فى عهد على بك الكبير لأول مرة عام 1183هـ/ 1769م. وقد أشار إليها الجبرتى فى أحداث 1186هـ/ 1772م. وقد ذكر أن مصر عرفت على يد على بك أجزاء القروش المجوز التى قيمة القطعة منها عشرة أنصاف، والقرش المفرد وقيمته خمسة أنصاف، وذكر أن محمد بك أو الذهب أبطل عام 1186هـ/ 1772م، كل القروش التى كانت تحمل علامة اسم (على بك) ولكن الفرنسيين أثنا احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش. (انظر: عبدالرجمن فهمى، المرجع السابق، ص574، 575).

كَتْخُدا: بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، فى التركية كتخدا من الفارسية كتخدا الكلمة الفارسية من كلمتين [كد] بمعنى البيت و[خدا] بمعنى الرب والصاحب فالكتخدا هو فى الأصل رب البيت، يطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك. ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد والأمين، فقد كان يقال مثلا: وزراء كتخدا لرى أى مدير مكاتب الوزراء وأمناؤهم، وكان يقال: خزينة كتخداس أى أمين الخزنة. (انظر، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص127).

متفرقة: وقد شكل أفرادها الحرس الخاص للباشا، ولا يوجد لها مثيل بهذا الاسم فى الولايات العثمانية الأخرى، إلا أن حرس السلطان فى استانبول كان يعرف بهذا الاسم. وقد تأسست فى مصر عام 962هـ/ 1554م. من مماليك دخلوا فى خدمة العثمانيين، ثم انتسب إليها أناس

جلبوا خصيصًا من استانبول، وقد منح أفرادها كثير من الامتيازات، وحصلوا على مرتبات عالية، وتفوقوا بذلك على أفراد الطوائف الأخرى، ولكن بازدياد سيطرة الإنكشارية والمماليك فى القرن الثامن عشر، أصبحت هذه الطائفة ميدانًا لنفوذهم، وقد اشترك أفرادها فى حماية القلاع بالأقاليم، كما عهد إليهم بملاقاة الحجاج العائدين من الحجاز وتأمين سلامتهم حتى دخولهم القاهرة [انظر، عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص146].

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

سجلات محكمة إسكندرية الشرعية .

ثانيًا: المراجع العربية:

1- أحمد السعيد سليمان (دكتور):
تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة 1978.

2- حسن الباشا (دكتور):
الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، 3 أجزاء، القاهرة 1961 – 1965.

3- حسن عثمان (دكتور)، محمد توفيق:
مصر فى العهد العثمانى، ضمن كتاب المجمل فى تاريخ مصر، ألفه أعضاء هيئة التدريس، بكلية الآداب، جامعة القاهرة 1943.

4- عبدالرحمن فهمى (دكتور):
النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن كتاب ندوة عبدالرحمن الجبرتى، إشراف الدكتور أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976.

5- عبدالعزيز محمد الشناوى (دكتور):
الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها الجزء الأول، الانجلو المصرية، القاهرة 1978.

6- عبدالكريم رافق (دكتور):
بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة بونابرت على مصر، دمشق 1968.

7- عراقى يوسف محمد (دكتور):

الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عسر والسابع عشر، الجزء الأول، القاهرة 1996.

8- فالترهنتس:

المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة عن الألمانية، الدكتور كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية،عمان، 1981.

9- ليلى عبداللطيف أحمد (دكتورة):

الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين جامعة شمس، القاهرة 1978.

10- محمد رفعت (دكتور):

على بك الكبير، القاهرة، 1951.

11- هاملتون جب، هارولد بوون:

المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، جـ1، جـ2، دار المعارف، القاهرة 1971.

12- يوسف آصاف:

تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام الجابى، دمشق، 1978.

ثالثًا: المراجع الأوروبية:

13- Stanford Shaw.,

The Financial and Administrative Organization and development of Ottoman Egypt, 1517 – 1798, Princeton, 1962.

14- Standford Shaw.,

Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, Cambridge, Massachusetts, 1964.

رابعًا: الرسائل العلمية:

15- إبراهيم يونس محمد سلطح:
تحقيق تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بالإسكندرية جامعة الإسكندرية، 1981.

16 – سميرة فهمى عمر:
إمارة الحج فى مصر العثمانية 923 – 1213هـ/ 1517 – 1798م رسالة ماجستير، قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1982.

17- عفاف مسعد العبد:
دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر 971 – 1017هـ/ 1564 – 1609م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية، 1982.

خامسًا: الدوريات.

مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة (فؤاد الأول سابقا)

18 – محمد شفيق غربال:
مصر عند مفرق الطرق، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، كما شرحه حسين أفندى الروزنامجى، فى عهد الحملة الفرنسية، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة 1936.

سادسًا: القوانين والمعاجم.

19 – قانون نامه الذى أصدره السلطان سليمان القانون لحكم مصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه الدكتور أحمد فؤاد متولى، الأنجلو ، القاهرة 1986.

الهوامش

(١) محمد شفيق غربال: مصر عند مفرق الطرق 1798 – 1801، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، كما شرحه حسين أفندى الروزنامجى، فى عهد الحملة الفرنسية، المجلد الرابع، الجزء الأول، جامعة القاهرة، 1936، ص31 ،

64؛ عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى فى مصر، فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الجزء الأول، القاهرة، 1996، ص104 .

(٢) عراقى يوسف محمد، المرجع السابق، ص105.

(٣) نفسه، ص105.

(٤) نفسه، ص106.

(٥) نفسه، ص109.

(٦) ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة 1978، ص208.

(٧) ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص210.

(٨) سجل رقم 47، ص306، مادة 687، بتاريخ 10 ذى الحجة عام 1053 هـ/ 19 فبراير عام 1644م، رقم 52، ص38، مادة 686 بتاريخ 7 رجب عام 1083هـ/ 9 نوفمبر 1671م.

(٩) محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، ص106؛ ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص206.

(١٠) سجل محكمة الإسكندرية رقم 3، عين 69، مخزن 46 تركى، ص106 عام 1195هـ/ 1780م.

(١١) Stanford Shaw., Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, p.142.

(١٢) سجل رقم 11، مادة 18، عام 1192هـ/ 1777م.

(١٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص٢٢.

(١٤) سجل رقم 7، ص124، عام 1201هـ/ 1786م.

(١٥) ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص212.

(١٦) نفسه، ص213.

(١٧) سجل رقم 7، ص15 بتاريخ عام 1196هـ/ 1781م.

(١٨) نفسه، ص234 بتاريخ 1130هـ/ 1717م.

(١٩) سجل رقم 47، ص193، مادة 500 بتاريخ 20 رمضان عام 1053هـ/ 2 ديسمبر 1643م.

(٢٠) سجل رقم 47، ص58، مادة 161، بتاريخ 9 محرم عام 1053هـ/ 30 مارس 1642م.

(٢١) نفسه، ص113، مادة 310، بتاريخ 1 رجب عام 1053هـ/ 15 ديسمبر عام 1643م.

(٢٢) نفسه، ص150، مادة 395، بتاريخ 1 رجب عام 1053هـ/ 15 ديسمبر 1643م.

(٢٣) نفسه، ص258، مادة 671 ، بتاريخ 15 شوال عام 1053هـ/ 26 ديسمبر 1643م.

(٢٤) نفسه، ص297، مادة 681، بتاريخ 23 شوال عام 1644م.

(٢٥) سجل رقم 2، ص52، مادة 177، بتاريخ 12 جمادى آخر عام 961هـ/ 17 مارس 1553م.

(٢٦) نفسه، ص172، مادة 558، بتاريخ 3 رمضان عام 961هـ/ 2 أغسطس عام 1553م.

(٢٧) سجل رقم 47، ص88، مادة 242، بتاريخ 23 ربيع الأول عام 1503هـ/ 11 يونيو عام 1643م.

(٢٨) سجل رقم 47، ص103، مادة 285، بتاريخ 9 ربيع الأول عام 1053هـ/ 28 مايو 1643م.

(٢٩) نفسه، ص115، مادة 314، بتاريخ 1 جمادى الثانى فى عام 1053هـ/ 17 أغسطس عام 1643م.

(٣٠) نفسه، ص129، مادة 347، بتاريخ 10 رجب عام 1053هـ/ 24 ديسمبر عام 1643م.

(٣١) نفسه، ص146، مادة 386، بتاريخ 27 رجب عام 1053هـ/ 10 يناير عام 1644م.

(٣٢) سجل رقم 96، ص137، مادة 213، بتاريخ 17 محرم عام 1190هـ/ 8 مارس عام 1776م.

(٣٣) سجل رقم 118، ص134، مادة 256، بتاريخ 23 صفر 1226هـ/ 18 مارس عام 1811م.

(٣٤) سجل رقم 47، ص135، مادة 361، بتاريخ 18 رجب عام 1053هـ/ 1 يناير عام 1644م.

(٣٥) سجل رقم 96، ص352، مادة 551، بتاريخ 25 شوال عام 1190هـ/ ٤ ديسمبر عام 1776م.

(٣٦) سجل رقم 47، ص201، مادة 518، بتاريخ 15 شوال عام 1053هـ/ 28 ديسمبر عام 1644م.

(٣٧) سجل رقم 25، ص261، مادة 487، بتاريخ 7 محرم عام 1079هـ/ 20 يونيو عام 1688م.

(٣٨) سجل رقم 60، ص86، مادة 150 بتاريخ 18 جمادى الثانى عام 1114هـ/ 9 نوفمبر عام 1702م.

(٣٩) سجل رقم 29، ص82، مادة 210، بتاريخ 14 جمادى الثانى عام 1000هـ/ 28 مارس عام 1591م.

(٤٠) سجل رقم 60، ص164، مادة 295، بتاريخ 15 رمضان عام 1114هـ/ 2 فبراير عام 1703م. و**الخياط:** هو الذى يخبط الثياب، والخياطة من الصنائع المختصة بالعمران الحضرى، ونظرًا لقدمها كان ينسبها العامة إلى إدريس عليه السلام وهو أقدم الأنبياء، وربما نسبوها إلى هرمس، وقد يقال أن هرمس هو إدريس. وحذر الخياط من استخدام الحرير للرجال، وأن أباح له أن يخيط بالحرير،

كما نبه إلى الاحتراز والتقدير عند قطع القماش ليتأكد من الكفاية. (انظر: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، القاهرة، 1965، الجزء الأول، ص501).

(٤١) سجل رقم 60، ص180، مادة 325، بتاريخ 10 ذو القعدة 1114هـ/ 29 مارس 1703م. **والجزار**: هو الذى يقوم بذبح الحيوان وبيع لحمه، وكانت الجزارة من صناعات الأشراف، وقد كان عمرو بن العاص جزارًا، وقد جرت الهادة فى المدن الإسلامية الكبيرة أن يتجمع الجزارون فى منطقة واحدة بسوق المدينة شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من أصحاب الحرف. (انظر: حسن الباشا، المرجع السابق، ج1، ص352).

(٤٢) سجل رقم 60، ص86، مادة 150، بتاريخ 18 جمادى الثانى عام 1114هـ/ 9 أكتوبر عام 1703م.

الخباز: هو صانع الخبز (انظر: حسن الباشا، المرجع السابق، ج1، ص466).

(٤٣) سجل رقم 47، مادة 103، ص285، بتاريخ 9 ربيع الأول عام 1053هـ/ 28 مايو 1643م. **والحداد**: هو معالج الحديد وصانع الأدوات الحديدية من سلاح ومبارد. (انظر: حسن الباشا، المرجع السابق، ج1، ص418).

(٤٤) سجل رقم61، ص313، مادة 60، بتاريخ 28 صفر عام 1201هـ/ 1786م.

والبناء: هو اسم لمن يحترف مهنة البناء سواء بالحجر أو بالطوب أو بغيرهما، وقد يمتد عمل إلى نحت الأحجار وحفرها، وإلى زخرفة الجدران والسقوف وكسوتها بالقاشانى وربما إلى الهندسة أيضًا. وقد لعب البناء دورًا مهمًا فى مجال الفنون الإسلامية وبخاصة فن العمارة: فالبناءون الإسلاميون هم الذين شيدوا المبانى التى غصت بها أقطار العالم الإسلامى، والتى يعتبر بعضها من أجمل التحف المعمارية فى العالم، والتى لا تزال تراثًا إسلاميًا خالدًا. (انظر: حسن الباشا، المرجع السابق، ج١، ص٣٠٨).

(٤٥) سجل رقم 61، ص25، مادة 71، بتاريخ 5 ربيع الثانى 1202هـ/ 24 يناير 1787م. **والحطاب:** هو جامع الحطب، والحطب هو ما أعد من الشجر شبوبا. (انظر: حسن الباشا، المرجع السابق، 1، ص425).

(٤٦) سجل رقم 47، مادة 305، ص678، بتاريخ 10 ذى الحجة عام 1053هـ/ 20 فبراير 1644م.

والصراف: هو الذى يتولى عملية الصرف، والصرف هو عقد بيع السلع أو العملة بعضها ببعض بشروط خاصة وردت فى كتب الفقه، وقد كان الصراف من الظواهر الضرورية فى الأسواق الإسلامية، وكان عمله أشبه بعمل البنوك فى العصر الحديث، وكان التجار مضطرين إلى التعامل مع الصرافين نظرًا إلى أن العالم الإسلامى الشرقى كان يتعامل بالدرهم، فى حين كان العالم الإسلامى الغربى يتعامل بالدينار، ومن ثم كان لابد للصرافين لتغيير العملة التى كانت قيمتها عرضة للصعود والهبوط نظرًا لتغيير أسعار المعادن. وكان الصرافون يزاولون عملهم فى دكاكين خاصة بهم، والتى كانت مملوءة بالنقد وغيره بحيث لا يوجد بها متع لمن يزيد أن يجلس فيها. (انظر: حسن الباشا، المرجع السابق، ج2، ص704).

(٤٧) سجل رقم 60، ص86، مادة 152، بتاريخ 18 جمادى الثانى عام ١١١٤هـ/ ٩ أكتوبر عام 1703م.

العطار: هو تاجر العطور أو الأطياب الذكية الرائحة وصانعها أو مستخرجها، وكانت العطارة من الصناعات المهمة، نظرًا لاستخدام العطور فى الطقوس الدينية، وفى الزينة وفى معالجة البشرة. وكان العطارون يتجمعون فى أسواق خاصة بهم كانت تعرف عادة باسم العطارين نسبة إليهم، كما كانت المؤسسات المهمة التى تنشأ فى هذه السوق تنسب إلى العطارين (انظر: حسن الباشا، المرجع السابق، ج2، ص786).

(٤٨) سجل رقم 52، ص396، مادة 877، بتاريخ 1082هـ/ 1672م. **والكيال:** هو الذى يتولى عملية الكيل، والجمع كيالون وكيالة، وكان العمال والجباه يفرضون على دافعى الضرائب رسومًا، وكان الكيالون فى مصر فى عصر المماليك يزاولون عملهم فى ساحة الغلة، وكانت غلال الأقاليم لاتباع إلا فيه، وكان له ديوان فى بولاق خارج المقس، وقبله كان خص يعرف بخص الكيالة. (انظر: حسن الباشا، المرجع السابق، ج2، ص978).

(٤٩) سجل رقم 2، ص127، مادة 421، بتاريخ 2 شعبان عام 961هـ/ 3 يوليو 1553م.

(٥٠) سجل رقم 47، ص218، مادة 555، بتاريخ 9 ذى القعدة عام 1053هـ/ 19 يناير عام 1644م.

(٥١) سجل رقم 47، ص271، مادة 667، بتاريخ 19 ذى القعدة عام 1053هـ/ 29 يناير عام 1644م.

(٥٢) نفسه، ص66، مادة 180، بتاريخ 19 محرم عام 1053هـ/ 19 أبريل عام 1643م.

(٥٣) نفسه، ص115، مادة 313 ب، بتاريخ 1 جمادى الثانى عام 1053هـ/ 1643م.

(٥٤) نفسه، ص132، مادة 354، بتاريخ 8 رجب عام 1053هـ/ 22 ديسمبر عام 1643م.

(٥٥) نفسه، ص178، مادة 463، بتاريخ 10 شعبان عام 1053هـ/ 25 أكتوبر عام 1644م.

(٥٦) سجل رقم 52، ص380، مادة 681، بتاريخ 5 رجب عام 1082هـ/ 8 نوفمبر عام 1671م.

(٥٧) سجل رقم 60، ص36، مادة 64، بتاريخ 7 محرم عام 1114هـ/ 4 يونيو عام 1702م.

(٥٨) سجل رقم 96، ص210، مادة 333، بتاريخ 15 ربيع الثانى عام 1190هـ/ 9 يونيو عام 1776م.

(٥٩) سجل رقم 96، ص333، مادة 579، بتاريخ 28 صفر عام 1201هـ/ 21 ديسمبر عام 1786م.

(٦٠) سجل رقم 60، ص138، مادة 250، بتاريخ 8 شعبان عام 1114هـ/ 28 ديسمبر عام 1702م.

(٦١) سجل رقم 60، ص150، م265، بتاريخ 11 رمضان 1114هـ/ 29 يناير 1703م.

(٦٢) سجل رقم 47، ص199، مادة 512 بتاريخ 10 شوال عام 1053هـ/ 23 ديسمبر 1644م.

(٦٣) سجل رقم 60، ص204، مادة 361، بتاريخ 14 ذى القعدة عام 1114هـ/ 1 أبريل عام 1702م.

(٦٤) سجل رقم 52، ص396، مادة 778، بتاريخ 23 ذى الحجة عام 1082هـ/ 11 أبريل عام 1672م.

(٦٥) سجل رقم 60، ص164، مادة 295، بتاريخ 15 رمضان عام 1114هـ/ 2 فبراير عام 1703م.

(٦٦) سجل رقم 96، ص144، مادة 224، بتاريخ 2 محرم عام 1190هـ/ 10 مارس عام 1776م.

(٦٧) سجل رقم 108، ص235، مادة 460، بتاريخ 7 جمادى الثانى عام 1212هـ/ 27 نوفمبر عام 1797م.

(٦٨) سجل رقم 47، ص176، مادة 459، بتاريخ 7 شعبان عام 1053هـ/ 21 أكتوبر عام 1643م.